

## لغز الأمم المتحدة (للكاتب بريث شايفر)

عرض: بيتر بروكس

موقع قضايا أمن الأسرة

30 سبتمبر 2009

## UN-Enviabl Record

By Peter Brookes

Family Security Matters Website

ترجمة: علي الحارس



## بيتر بروكس

باحث أساسي في مركز هيريتج فاونديشن (قسم شؤون الأمن القومي).

عضو (معيّن) في لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية-الصينية التابعة للكونغرس.

مستشار في لجنة حظر تخصيب أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب التابعة للكونغرس (2008).

عضو في الجهاز الاستشاري للرئيس جورج بوش الابن.

طيار مهمات استخبارية في القوة البحرية.

**الكتاب:** لغز الأمم المتحدة... محددات عملها والبحث عن

بدائل.

**الكاتب:** (إعداد) بريث شايفر (Brett Schaefer).

**عدد الصفحات:** 400.

**تاريخ النشر:** أغسطس 2009.

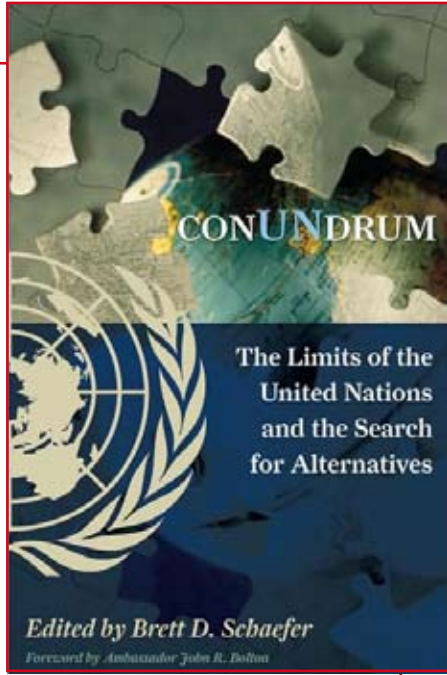
## نبذة عن الكاتب:

- باحث أساسي في مركز هيريتج فاونديشن (قسم شؤون التنظيم العالمي).
- قدم إفادة أمام الكونغرس حول مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة.
- عمل في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بصفة مستشار في شؤون سياسة المحكمة الجنائية الدولية.
- يحمل شهادة بكالوريوس في الأنثروبولوجيا. وشهادة ماجستير في (المبادئ الاقتصادية للتنمية العالمية).

## لغز الأمم المتحدة (للكاتب بریت شایفر)

إذا كنت تعتقد بأن الحكومة الفيدرالية الأمريكية كيان شديد الانتفاخ بعيد عن الكفاءة والفعالية، فانظر إلى هيئة الأمم المتحدة: الكيان المتعالي الذي يتوهم بأنه حكومة عالمية؛ فما يجري فيها من أداء يرثى له يجعل بيروقراطية واشنطن وأداء الجهاز الحكومي فيها نموذجاً جديراً بالاعتداء.

لا يمكن أن تجد توضيحاً لما سبق أفضل مما جاء في الكتاب الجديد (لغز الأمم المتحدة... محددات عملها والبحث عن بدائل) من إعداد بریت شایفر الذي ظل لوقت طويل يراقب عمل هيئة الأمم المتحدة في مركز هيريتيج فاوندیشن.



غلاف الكتاب

يكشف الكتاب حقيقة تقول بأن دهراً من الجهود وملايين الملايين من الدولارات المبذولة لهيئة الأمم المتحدة لم يحصد العالم من خلالها إلا نتيجة ضئيلة مكلفة على صعيد السلام والأمان وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. وفي الواقع، على الرغم من الحقيقة القائلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الممول الأكبر لهيئة الأمم المتحدة منذ إنشائها عام 1945، وحتى في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإنها تمثل مع امتدادها العالمي قلعة للاشتراكية ومعاداة أمريكا، وليست منارة للحرية والرفاهية كما أراد مؤسسوها.

وعلى الرغم من أن الرئيس باراك أوباما اعترف بأن هيئة الأمم المتحدة «غير نقية من العيوب» فإنه دافع عنها ووصفها بأنها «لا غنى عنها». والواقع يقول أنها أكثر من أن تكون «غير نقية من العيوب»، فهي منظمة أصابها العيوب في العمق، ومهما كان لديها من

## لغز الأمم المتحدة (للكاتب برييت شايفر)



المؤلف

النوايا الحسنة. فقد فشلت في إنجاز أقل التوقعات عاما بعد عام. كما أثبت دوما أنها تلعب دور المعيق في حل المشاكل الدولية أكثر مما تلعب دور المعين على ذلك؛ وهذه الصفات لا تشير إلى ما يمكن أن يوصف به «لا غنى عنها». والدليل على ذلك يتبدى بأوضح ما يمكن في قضية السلام والأمن على مستوى العالم، والتي تعتبر في صميم اختصاص المنظمة.

### الإخفاقات الأمنية

إن الحفاظ على الأمن العالمي من خلال العمل الجماعي الفعال للوقاية مما يهدد السلام، والقضاء على هذا التهديد إن وجد، إنما هو من الغايات الأساسية للأمم المتحدة كما ورد في ميثاقها التأسيسي عام 1945. ومع ذلك لا يشير سجل الأمم المتحدة إلى عمل فعال عندما يتعلق الأمر بتفويضها للتعامل مع العدوان. وطيلة مئات الحروب التي اندلعت خلال عمرها الذي يربو على الستين لم تشرعن استخدام القوة لمجابهة العدوان إلا في حالتين: غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية عام 1950، وغزو العراق للكويت عام 1990.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، اعتقد الكثير أن هيئة الأمم المتحدة ستكون الحل المثالي لإنهاء الصراعات، ولكنهم صدموا بواقع أن مهمات حفظ السلام لا تقوم بها قوات مقاتلة، وأن توقعاتهم التي وصلت إلى آفاق بعيدة قد انتهت إلى نتائج مأساوية. ويشير الكتاب في كثير من المواضع إلى أن الأمم المتحدة اضطلعت بمسؤوليات ومهمات أمنية لم تعاملها على نحو يسهل إنجازها، وخلصت إلى نتائج يمكن القول بأنها سيئة تماثل

## لغز الأمم المتحدة (للكاتب بريت شايفر)

عدم القيام بأي تصرف أصلاً. فعلى سبيل المثال: فشلت الأمم المتحدة في إيقاف الحرب الأهلية في الصومال. والحيلولة دون وقوع أعمال التصفية العرقية في رواندا. وحماية المدنيين من الذبح في سيربرينيتشا في يوغسلافيا السابقة؛ ومن المأساة فشلها الكبير في إيقاف أعمال التصفية العرقية والجرائم الوحشية التي لا تزال جارية في منطقة دارفور السودانية.

لقد تحولت مهمات حفظ السلام إلى تجارة رائجة؛ فهناك الآن أكثر من 110 آلاف من «القبعات الزرق» المنتشرة حول العالم في 16 مهمة. بتكلفة سنوية تقترب من 8 مليار دولار سنوياً. وهذا الرقم يشير إلى استثمار عالمي هائل بالنظر إلى منظمة لها هذا السجل من الإحباطات. ومن العار أن قوات حفظ السلام قد تورطت بانتهاكات جنسية طالت مدنيين أبرياء كان ينبغي بها أن تحميهم كما حدث في الكونغو الديمقراطية. وما زاد الطين بلة أن إجراءات داخلية في المنظمة تم اتخاذها للتغطية على هذه الجرائم.

أضف إلى ذلك أن الأمم المتحدة مقصرة في إنهاء عمليات تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية. وهي مسؤولة ما يفترض بأنها مؤسسة رقابية تابعة لها: الهيئة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). فقد فشلت هذه الهيئة في كشف البرنامج النووي العراقي قبل حرب الخليج الأولى، وكشف الجهود النووية السرية الإيرانية. ومنع كوريا الشمالية من دخول النادي النووي.

## القضايا المالية

إن النظام العام لهيئة الأمم المتحدة بصيغته الأوسع لا يعدو كونه خليطاً من المنظمات. ولكن ما يتبادر إلى ذهن معظم الناس عند ذكر اسم الأمم المتحدة هو مقرها الرئيسي في نيويورك. وتبلغ الميزانية الاعتيادية مع كلفة مهام حفظ السلام ومهام المقر الرئيسي أكثر من 10 مليارات دولار سنوياً. وإذا أضفت إليها ميزانيات المنظمات الكثيرة التابعة للأمم المتحدة (من أمثال: برنامج الغذاء العالمي، وبرنامج التنمية، ومنظمة

## لغز الأمم المتحدة (للكتاب بريت شايفر)

الصحة العالمية، واليونسكو) فستتضخم الميزانية إلى أكثر من 20 مليار دولار سنويا. وبذلك تتبوأ هيئة الأمم المتحدة المنزلة المئة عالميا ضمن أكبر البنى الاقتصادية الدولية. متقدمة بذلك على نصف أعضائها.

تتلقى بعض منظمات الأمم المتحدة تمويلها من التبرعات، ولكن أكثرها يتقاضى من الدول الأعضاء «مستحقات» بحسب «قدرتها على الدفع». كأن يكون ذلك وفق حجم الاقتصاد، أو الناتج المحلي للفرد، أو ما أشبهه. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة ذات البنية الاقتصادية الأكبر عالميا، فهي تدفع 22% من الميزانية «الاعتيادية» لهيئة الأمم المتحدة، وأكثر من 25% من تكلفة مهام حفظ السلام، ونسبا مشابهة من ميزانيات المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛ وبالإجمال: تدفع الولايات المتحدة حوالي 5 مليارات دولار لهيئة الأمم المتحدة كل عام.

إن المبلغ السنوي الذي يدفعه العم سام يتجاوز إجمالي ما تدفعه الدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا)، ولا يقترب من الأمم المتحدة في إنفاقها هذا غير اليابان وألمانيا اللتان تأتيان في المرتبتين الثانية (17%) والثالثة (9%) من حيث المساهمات في الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة.

والأكثر فظاعة أن 130 دولة، من أصل 192 هي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، تدفع مجتمعة حوالي 1% من الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة، ومنها ما لا يدفع إلا 0.001%. ومع ذلك فهي تصوت على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المصادقة على ميزانية الأمم المتحدة أو الشؤون الأخرى في الجمعية العمومية؛ وبموجب قوانين الأمم المتحدة يمكن لهذه الدول أن تصادق على الميزانية رغم الاعتراض الأمريكي عليها؛ وهذا ما حصل في ديسمبر 2007، إذ صادقت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة على زيادة الميزانية (بمقدار 25%) بأغلبية 142 صوتا ضد صوت معارض واحد هو صوت

## لغز الأمم المتحدة (للكتاب بريت شايفر)

الولايات المتحدة الأمريكية. فخرقت بذلك لأول مرة تقليدا دام 20 عاما كانت فيه المصادقة على الميزانية تتم بالإجماع.

يعبر جون بولتون. سفير الولايات المتحدة الأسبق في هيئة الأمم المتحدة. عن طريقة التعامل تلك بأنها خلقت «ذهنية استحقاق» تقوم بموجبها الدول الأعضاء والأمانة العامة بالمصادقة على الميزانيات دون أي اعتبار لكفاءة البرنامج أو مدى تأثيره؛ وهذا يعني. بالطبع. نقصا في الإشراف والمسؤولية أدى إلى الاحتيال وسوء الإدارة. وتجلى بأوضح صورته في برنامج النفط مقابل الغذاء سيئ الصيت. وهو عمل «إنساني» تحول عن دوره ليصب مليارات الدولارات من الرشاوى في جيوب صدام وعائلته وموظفي الأمم المتحدة وحاشيتهم.

## نفاق حقوق الإنسان

يشير عدد من الذين وردت أقوالهم في الكتاب إلى أن هيئة الأمم المتحدة فشلت أيضا في مهمة أساسية أخرى نص عليها الميثاق: وهي تقوية وتشجيع احترام الحرية وحقوق الإنسان الأساسية. بل إنها تقوم في كثير من الأحيان بحماية منتهكي حقوق الإنسان عوضا عن الدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة التي يحكمونها. وعلى سبيل المثال: تجاهل مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة على نحو كبير مشكلات الدول التي تشهد انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان كالصين وكوبا وكوريا الشمالية وزيمبابوي؛ وينبغي أن لا نتفاجأ بذلك إذا علمنا بأن الدول الأكثر اضطهادا لشعوبها هي الدول ذات السمعة الأفضل في أروقة الأمم المتحدة.

على مرور السنين كانت الدول المعروفة بانتهاكها لحقوق الإنسان يسمح لها بلعب أدوار مهمة. وربما قيادية. في عمل مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة. فتضمن بذلك أن ما يوجه إليها من انتقادات رسمية تبقى طي الكتمان. وهذا ما تنجح فيه غالبا. كما تم انتخاب العديد من الأنظمة الجائرة لمقاعد في مجلس حقوق الإنسان

## لغز الأمم المتحدة (للكاتب بريث شايفر)

والمجالس الأخرى المعنية بهذا الشأن في الأمم المتحدة. ومن ذلك اضطلاع ليبيا بمهام رئاسة مؤتمر 2009، والأسوأ من ذلك أن إيران تسلمت منصب نائب الرئيس.

### حقيقة ما يدور في أروقة الأمم المتحدة

من العدل أن يقال بأن معظم المنظمات المختصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة تقوم على أساس نوايا حسنة وإن تعرض عملها للتضليل وأصيب بالعجز. ومنها ما أدى عمله على نحو جيد جدا، وبالأخص في مجال الرعاية الصحية (التلقيح مثلا)، والمساعدات الإنسانية (الغذائية مثلا)، ومراقبة الانتخابات. كما تقدم الأمم المتحدة مكانا فريدا تلتقي فيه الأمم لمناقشة القضايا العالمية المهمة، وما من شك في أنها قادرة بالتأكيد على أن تقدم أداء أفضل إن كانت عازمة على تعديل الطريقة التي تعمل بها؛ فالتعاون بين دول العالم من خلال المنظمات العالمية قد يكون مفيدا، ولكنه ينبغي أن يكون لمواجهة تحديات بعينها، لا أن يكون هدفا بحد ذاته.

لا شك في أن الأمم المتحدة منظمة عالمية تعد بالكثير وتفي بالقليل. بحسب تعبير كيم هولمز (Kim Holmes)، وكيل أسبق في وزارة الخارجية الأمريكية، وهو واحد ممن شاركوا في الكتاب بانتقادات دقيقة، واقتراحات لتصحيح عمل الهيئة الدولية. وأول الاقتراحات المقدمة في الكتاب أن واشنطن يجب أن لا تسمح لهيئة الأمم المتحدة بتبذير أموال دافع الضرائب الأمريكي، وأن تمارس ضغطا كبيرا (كأن تجمد التبرعات في بعض الحالات) للإجبار على تغيير أو إلغاء البرامج غير الكفوءة ونقل التركيز إلى النشاطات ذات الفائدة الأكبر.

ومن الاقتراحات أن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تسعى إلى كبح حماسة موظفي الأمم المتحدة التي تجعلهم يعملون وكأنهم حكومة العالم، بينما يتجنبون الاعتماد على الغير حينما يكون لدى وكالات الأمم المتحدة أو برامجها نقص في الخبرة أو النفوذ أو القدرة على حل المشكلات بشكل ناجح؛ بالإضافة إلى ضمان استمرار عملها على

## لغز الأمم المتحدة (للكاتب بريث شايفر)

نحو يتوافر فيه قدر أكبر من المسؤولية والإشراف. إن على أمريكا أن تقود جهدا لنقل الكثير من البرامج والمكاتب من بند التمويل المستحق إلى التمويل بالتبرعات: مما يجعل الدول المعنية تمويل البرامج التي ترى بأنها أكثر كفاءة وتأثيرا وتخدم مصالحها بشفافية.

من المؤكد أن هيئة الأمم المتحدة ليست الوسيلة الوحيدة لمعالجة المشكلات الدولية. ولكن، وكما يقترح الكتاب، إن استطاعت هيئة الأمم المتحدة أن لا تقتصر على تقديم تحليلات مفصلة حول الكيفية التي ينبغي أن ينظر بها إلى عملها، وأن تقدم، عوضا عن ذلك، أفكارا جديدة تساعد على الإصلاح الداخلي لتحقيق تقدما أكبر في مجالات السلام والأمن، وحقوق الإنسان والرفاهية: فهذه في الأساس مجالات تقع في صميم المصالح الأمريكية.